

Distr.: General
26 February 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٤ (٢٠١٤) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وهو يتناول التطورات السياسية والأمنية الرئيسية، ويقدم لمحة عامة عن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ويعرض أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/653).

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – ظلّ الوضع الأمني العام في البلد يتدهوّر بشكل حادّ على الرغم مما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير من تسارع لنسق جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية من أجل التوصّل إلى تسوية سلمية للأزمة السياسية ولأزمة المؤسسات في ليبيا. فقد اتّسع نطاق الأعمال العدائية المسلحة ليشمل مناطق الشمال الغربي، والهلال النفطي في الشرق، والمنطقة الجنوبية. وتكثّفت حدّة المعارك في بنغازي، في الشّرق، مما تسبّب في انهيارٍ للعديد من مرافق الخدمات العامة بالمدينة وأدى إلى حالات نقص فادحة في الإمدادات بالأغذية والأدوية. أما استمرار القصف العشوائي واستخدام المعدات الجوية ضد أهداف تقع في المناطق المكتظة بالسكان وضد منشآت استراتيجية في كامل أنحاء البلد فيبرزان المعاناة المتزايدة للسكان المدنيين ومدى التدمير الممنهج لقسط كبير من الهياكل الأساسية الحيوية بالبلد.

٣ – وقد زادت عملية غلق جزء كبير من المجال الجوي الليبي في وجه الرحلات الجوية التجارية، وما رافقها من تصاعد نسق المعارك في مختلف أنحاء البلد ومن تقلص لقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، من تفاقم الأزمة الإنسانية التي ظهرت خلال أشهر الصيف جراء اندلاع أعمال العنف في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ وانهيار سلطة القانون والنظام تدريجيا






في جميع أنحاء البلد. وقد جاء الفيديو الذي نشره تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام، وأظهر فيه ذبحا جماعيا لـ ٢١ رجلا في شباط/فبراير بالقرب من سرت، وفقا للتقارير، وما سبقه من موجة هجمات إرهابية استهدفت مبان عامة وسفاراتٍ أجنبية، منها سفارات الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة، لِيُؤكّد توطيد المجموعات المتطرّفة والمرتبطة بالإرهاب لسلطتها في الشرق وزيادة ظهورها في مناطق أخرى.

أزمة المؤسسات وحالة عدم اليقين

٤ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا عن عدم دستورية الفقرة ١١ من المادة ٣ من الإعلان الدستوري. وكان المؤتمر الوطني العام قد عدّل في آذار/مارس ٢٠١٤ هذه الفقرة كجزء من مجموعة إصلاحات تشريعية هدفها تبديد القلق العام المتزايد إزاء مدة ولاية المؤتمر الوطني العام. وقد اعتُبرت هذه الفقرة الوسيلة التي مهّدت الطريق أمام إجراء انتخابات حزيران/يونيه ٢٠١٤ العامة لأعضاء مجلس النواب.

٥ - أما ردود أفعال الأطراف السياسية الرئيسية الفاعلة على قرار المحكمة العليا فقد زادت من المخاوف بشأن ظهر هيئات تشريعية وتنفيذية موازية. إذْ اعتبر المؤتمر الوطني العام، الذي دعت قيادته علنا إلى استئناف المؤتمر لعمله في تحد مباشر لسلطة مجلس النواب، قرار المحكمة تأكيدا لدوره المتواصل في الحياة العامة. أما مجلس النواب فقد رفض هذا القرار واعتبره صادرا تحت الإكراه، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنّ شرعيته لا غبار عليها باعتبار أنها مستمدة من عملية انتخابية قامت على المصداقية والشفافية، وأشرفت على سيرها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، واعترف بنتائجها المجتمع الدولي عموما.

٦ - وقد ظلّ قرار المحكمة العليا وتداعياته، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسهم بقسط كبير في الأزمة السياسية. وتجلى ذلك بوضوح في سعي كل من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام إلى السيطرة على مؤسسات الدولة ومواردها المالية بسنّ قوانين وتعيين أفراد في مناصب حساسة بالبنك المركزي، والمؤسسة الليبية للاستثمار، والمؤسسة الوطنية للنفط، والجيش.

الوضع في الغرب

٧ - عقب إعلان تحالف فجر ليبيا عن انتصاره في طرابلس وضواحيها، وقيام المؤتمر الوطني العام على إثرها بإعادة تثبيت وجوده على الساحة السياسية، أعلنت قيادة التحالف عن تعيين ''حكومة إنقاذ وطني''. وكانت ردود الفعل الدولية على هذا الإعلان محتشمة، حيث استمرت الجهات المعنية في اعتبار رئيس الوزراء عبد الله الثّني رئيس الحكومة الشرعي. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعاد مجلس النواب تثبيت السيد الثّني رئيسًا لحكومة

تصريف أعمال، وكان الثّني حينها قد نقل فعليا مقر الحكومة إلى الشرق بسبب التطورات السياسية والأمنية في العاصمة.

٨ - وقد شرع تحالف فجر ليبيا، بعد أن بسط سيطرته على طرابلس، في عملية عسكرية كبيرة في منطقة ورشفانة الحزامية من أجل إحكام سيطرته على ضواحي المدينة. وقد تسببت أسابيع من القصف المكثّف لمنطقتي العزيزية والسواني خلال الفترة من أواخر آب/أغسطس إلى بداية تشرين الأول/أكتوبر في أزمة إنسانية حادّة أسفرت حسب التقديرات عن تشريد ١٢٠ ٠٠٠ شخص على الأقل، وعن نقص فادح في الأغذية واللوازم الطبية. هذا، وقد أسفرت المعارك أيضا عن إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات وبالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والعيادات.

٩ - وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، كان الهجوم العسكري المضاد الذي قامت به قوات الزنتان ضدّ منطقتي ككلة والقلعة في جبل نفوسة، والذي من الواضح أنّه شُنَّ لوقف زحف محتمل من جانب التحالف على الزنتان، قد أسفر عن سقوط أزيد من ١٧٠ قتيلا ومئات من المصابين، وعن تشريد نحو من ٧٠٠ ٥ أسرة. هذا، ولم تلقَ الدعوات المتكرّرة التي وجهتها البعثة إلى كل الأطراف من أجل وقف القتال والسّماح بإيصال المساعدات الإنسانية أي آذان صاغية.

١٠ - ولأول مرة، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استخداما للمعدّات الجوية ضدّ مطار معيتيقة الدولي في طرابلس وبعض الأهداف في مصراتة، وأيضا ضد منطقة رأس الجدير الحدودية مع تونس.

١١ - وشهدت عمليات القتال في ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر تصاعدا كبيرا بعد أن هاجمت جماعات مصراتية مسلّحة ميناء السّدرة الذي يشكل أكبر موانئ البلد النفطية. وقد تسبّب الهجوم في إطلاق عملية الشروق التي يتمثل هدفها الأساسي في افتكاك السيطرة على الهلال النفطي من يد جهاز حراس المنشآت النفطية. ثم دخل الجانبان بعد ذلك في اشتباكات مميتة، حيث كان التركيز منصبا على منطقة قرية بني جواد غرب السّدرة. وقد أسفرت المعارك في منطقة الهلال النفطي عن إغلاق ميناءيْ السّدرة ورأس لنوف لشحن النفط، وعن تدمير ٧ من خزانات النفط الخام البالغ عددها ١٩ خزانا، لتتقلّص بذلك قُدرة البلد على تصدير النفط الخام تقلصا كبيرا.

١٢ - وقد ارتفع خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ نسق الهجمات الموجّهة ضدّ المواقع الثقافية والدينية الليبية. وقد حدث معظم هذه الهجمات في طرابلس وضواحيها. وفي هذا

الصدد، دعت الأمم المتحدة في مناسبات متكرّرة إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية المواقع الثقافية المعنية، لا سيما خلال العمليات العسكرية.

الوضع في الشرق

١٣ - في شرق ليبيا، اشتدت المعارك بين عملية الكرامة، التي تضمّ في صفوفها عناصر من الجيش الليبي وقوى أخرى موالية للواء خليفة حفتر، وبين مجلس شورى ثوار بنغازي، الذي هو عبارة عن تحالف بين ألوية ثورية إسلامية من بينها تنظيم أنصار الشريعة. وقد تمكن هذا الأخير مع منتصف شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من إخضاع قطاعات عريضة من سكان بنغازي إلى سيطرته، لكنه لم يفلح في السيطرة على مطار بنينا الواقع في شرق المدينة. وفي ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر، شنّت القوات التابعة للواء حفتر هجوما جديدا وبسطت سيطرتها على عدد من الأحياء الواقعة في شرق المدينة ووسطها.

١٤ - وفي غياب خطوط أمامية واضحة، اعتمدت المعارك في بنغازي بشكل كبير على عمل القنّاصين وعلى القصف بالمدافع والمناوشات ونصب الكمائن. وقد انضمّ المدنيون شيئا فشيئا إلى المعارك مع كلا الجانبين، مما أفضى إلى اندلاع موجات من الأعمال الانتقامية فيما بين الأُسر. هذا، وبالرغم من استخدامها المنتظم للضربات الجوية ولنيران المدفعية والدبابات لم تتمكّن القوى المقاتلة تحت راية عملية الكرامة من بسط سيطرتها الكاملة على المدنية. ويعود السبب في ذلك، إلى حد كبير، إلى المقاومة الضارية التي يُبديها مجلس شورى ثوار بنغازي. فقد استخدم هذا الأخير أيضا الهجمات الانتحارية التي كان من بينها تفجيران متزامنان بسيارتين مفخختين استهدفا مطار بنينا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وأسفرا عن مقتل ٢٤ شخصا. وفي حادث منفصل، أفادت التقارير بسقوط أربعة قتلى جراء تفجير بسيارة مفخّخة قام به مجهولون قُبالة فندق تيبستي في بنغازي يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

١٥ - ولم تحقق جهود التّفاوض من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في بنغازي أي نجاح يُذكر. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن ممثلي الخاص في ليبيا أنّ مختلف أطراف النزاع في المدينة قد اتّفقت على هدنة بدون شروط مدتها ١٢ ساعة من أجل تيسير مرور المساعدات الإنسانية. ولم تُطبَّق الهدنة إلا جزئيا حيث ألقى كل طرف على الآخر باللائمة في خرقها. وأعلن الجيش الوطني الليبي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عن وقف لإطلاق النار، إلا أنّه أوضح أنّ هذا الإجراء لا ينطبق على العمليات التي تستهدف ''الإرهابيين'' في بنغازي حيث المعارك متواصلة دون هوادة.

١٦ - وفي درنة، أعلن مجلس شورى شباب الإسلام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التّقارير بأنّ المجلس قام باستعراضات عسكرية في المدينة رفع خلالها راية التّنظيم، وأعلن أيضا عن تأييده لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية. ورغم أنّ كل الألوية الإسلامية في درنة لم تعلن التزامها بهذا الهدف، فإنّ مجلس شورى شباب الإسلام اتّخذ منذ ذلك الحين خطوات لبسط سيطرته التامة على المدينة، وذلك بوسائل منها إنشاء محاكم شرعية وتسيير دوريات للشرطة الدينية.

١٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في التفجيرات والاغتيالات وأعمال القتل الأخرى التي يُعتَقد أنّها من عمل المتطرفين الإسلاميين في الشرق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مواقع الجيش الليبي والمنشآت الحكومية في المرج والمخيلي وطبرق ومطار الأبرق إلى القصف في هجمات منفصلة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير بتعرّض ثلاثة من الناشطين الليبيين في مجال حقوق الإنسان وجندي من عملية الكرامة إلى الذبح في درنة من قِبل أفراد يشتبه في انتمائهم إلى الإسلاميين. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخّخة أمام فندق دار السلام في طبرق حيث كان مجلس النواب منعقدًا. و لم يخلّف الهجوم أية ضحايا باستثناء ثلاثة من البرلمانيين أصيبوا بجراح.

١٨ - وتزايد أيضا اقتتال وحدات الجيش الوطني الليبي والمتشددين من التيار الإسلامي في درنة ومحيطها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قصف الجيش الوطني الليبي بضربة جوية ناقلةَ نفط مملوكة لليونان وترفع علم ليبريا كانت راسية قبالة ساحل المدينة، بعدما قيل إن طاقمها رفض الإذعان لأوامر بالتوقّف والخضوع للتفتيش. وأسفر القصف عن مقتل شخصين من طاقمها، أحدهما من اليونان والآخر من رومانيا. وقد أدانت اليونان الهجوم وتعّهدت بمحاسبة المسؤولين عن القتيلين. أما الشركة الشاحنة فرفضت من جهتها اتهامها من الجيش الوطني الليبي بأن تحركاتها أثارت الشبهة، وأصرّت على أن الباخرة إنما كانت تنقل شحنة وقود إلى المنشآت الصناعية في درنة، وأن السلطات المعنية قد أُبلغت بذلك. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قيل إن الاقتتال الذي نشب غرب درنة أسفر عن مقتل خمسة جنود من الجيش الوطني الليبي وأربعة من أعضاء مجلس شورى مجاهدي درنة المشكّل في الآونة الأخيرة.

١٩ - وقد أسفرت عملية الذبح الجماعي التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية لـ٢١ شخصا، منهم ٢٠ من أقباط مصر المسيحيين، عن ردّ عسكري من جانب مصر. ففي ١٦ شباط/فبراير، وبعد يوم واحد من نشر التنظيم لشريط فيديو يُظهر عمليات القتل البشعة،

شنّت مقاتلات مصرية موجة من الضربات الجوية ضد أهداف متصلة بالجماعات الإرهابية. وذكر الجيش المصري أنّه استهدف مخيمات تنظيم الدولة ومواقع التدريب ومخازن السلاح التابعة له. وقد أفادت التقارير بسقوط ضحايا من المدنيين في هذه الهجمات.

جنوب ليبيا

٢٠ - ما زال النزاع العسكري بين قوات تحالف فجر ليبيا وقوات عملية الكرامة يخلّف آثار يصل مداها إلى جنوب ليبيا، ولا سيما بتأجيجه للخلافات العشائرية بين قبيلتَي التبو والطوارق. وقد انتهى ذلك بتصارع جماعات مسلحة من الجانبين من أجل السيطرة على عدد من حقول النفط الرئيسية في المنطقة الجنوبية.

٢١ - وفي أوباري، وقعت اشتباكات متقطعة بين جماعات مسلحة تنتمي إلى قبيلتَي الطوارق والتبو، بعد محاولة ميليشيات الطوارق بسط سيطرتها على عدد من المرافق الاستراتيجية في المنطقة، بما في ذلك مطار المدينة وحقل شرارة النفطي القريب منه. وأسفر الاقتتال عن نزوح حوالي ٥٠٠ ٢٤ شخص، احتضنت معظمهم في وقت لاحق قبائلُ براك الشاطئ، وغات، ومرزق، وسبها. وثمة أيضا أدلة متزايدة تشير إلى تنامي التعبئة التي تقوم بها جماعات مسلحة من قبيلتَي التبو والطوارق في المنطقة.

٢٢ - ولا تزال حوادث الاختطاف العشوائي والقتل والسرقة تسود سبها، إذْ تصاعدت حدة التوترات بين مختلف قبائلها من أولاد سليمان والقذاذفة والتبو. ولم تُكلّل مساعي السلطات الليبية إلى المصالحة بينهم بالنجاح.

٢٣ - وخلّف هجوم شنّه مسلحون على مركز مراقبة عسكرية في منطقة الجفرة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ سقوط ١٧ قتيلا على الأقل من حراسه. وحُمّلت عناصر جناح فزّان من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسؤولية عن الهجوم، وعن اعتداء شُنّ في اليوم نفسه على مركز للقيادة العسكرية في المنطقة.

الأثر الإنساني

٢٤ - شهدت الحالة الإنسانية في ليبيا تدهورا ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعدد المشردين داخليا يُقدّر بحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، منهم ٠٠٠ ٣٦٠ شُرّدوا نتيجة للقتال الذي اندلع في تموز/يوليه ٢٠١٤. والعديد منهم شُرّد أكثر من مرة بالتنقل من مكان إلى آخر فرارا من النزاع الذي ما فتئت دائرته تتّسع. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال ليبيا

تحتضن حوالي ٣٧ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء من مختلف الجنسيات، يعيش العديد منهم في ظروف محفوفة بالمخاطر.

٢٥ - وفي غرب ليبيا، تقدر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن الأعمال العدائية المسلحة التي دارت على امتداد منطقة ورشفانة الحزامية قد خلّفت حوالي ١٠٠ قتيل و ٥٠٠ جريح و ١٢٠ ٠٠٠ مشرد. وقيل إن الحصار الذي ضربته قوات الزنتان على بلدتَي ككْلة والقلعة في جبل نَفوسة قد خلّف أكثر من ١٧٠ قتيلا وشرّد أكثر من ٥ ٧٠٠ أسرة. وفي الجنوب، قيل إن حوالي ١٤٠ شخصا قُتلوا إثر اشتباكات بين القبائل في منطقة أوباري.

٢٦ - وفي شرق البلد، تشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان بنغازي غادروا المدينة فرارا من ساحات القتال. فقد أسفر القتال الذي دار في الفترة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر عن سقوط حوالي ٤٥٠ قتيلا حسب التقديرات. ويُعتقد أن الكثير من البنية التحتية للمدينة قد تعرّض لأضرار فادحة. ويظل الحصول على خدمات الرعاية الطبية مشكلة كبيرة في العديد من أحياء المدينة. فقد قُصف خلال القتال عدد من مستشفياتها، بما فيها مركز بنغازي الطبي ومستشفى الجمهورية. واحتلت أيضا جماعات مسلحة عددا من المرافق الطبية الأخرى، منها مستشفى الهواري العام. وأسهم عدم وفاء الأطراف المتحاربة بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين وتيسير سبل وصول المساعدات الإنسانية، بوسائل منها إنشاء ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، إسهاما مباشراً في تفاقم الأزمة الإنسانية.

٢٧ - وخلّف تصعيد الاقتتال في جميع أنحاء ليبيا آثارا تكبّد الأطفال وطأتها أكثر من غيرهم. ففي حين لحقت ببعض المدارس أضرار جسيمة نتيجة للقصف، قيل إن أطراف النزاع اتخذت من مدارس أخرى قواعد لها خلال العمليات القتالية التي دارت على امتداد منطقة ورشفانة الحزامية وجبل نفوسة. وتحوّل عدد من المدارس في بنغازي وطبرق وطرابلس وأماكن أخرى إلى ملاجئ مؤقتة لإيواء المشردين داخليا. وما زالت مخلفات الحرب من المتفجرات تشكّل خطرا كبيرا يهدد حياة الأطفال.

٢٨ - وقد جعل تدهور الأوضاع الأمنية في بنغازي وأوباري وغات وعدد من المناطق الواقعة في جبل نفوسة وغيرها من مناطق النزاع سبلَ الوصول إليها من قبل دوائر المساعدة الإنسانية، بمن فيها موظفو الأمم المتحدة، متعذّرةً إلى حد كبير. وقد قلّص هذا الأمر من خيارات إجراء تقييم شامل للاحتياجات ومن إيصال المساعدات الإنسانية. كما أن مساعي مواجهة الأزمة الإنسانية في ليبيا أُعيقت أيضا على نحو خطير بافتقار السلطات الوطنية إلى

القدرات الهيكلية اللازمة لتقديم المساعدة أو المساهمات المالية، وكذلك بلجوء بلدان مجاورة في الآونة الأخيرة إلى إغلاق المعابر الحدودية أو فرض قيود عليها.

المساعي الحميدة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٢٩ - طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية والمؤسسية في البلد وإنهاء النزاع المسلح. ففي حين انصب الاهتمام في تلك المساعي بدايةً على تسوية الخلافات السياسية في مجلس النواب بشأن المسائل الإجرائية وعملية تسلّم السلطة من يد المؤتمر الوطني العام، اقتضى القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إدخال تعديل على نهج المساعي الحميدة الذي تتبعه البعثة لكي تأخذ في اعتبارها تزايد القلق النابع من احتمال أن يصبح وجود هيئات تشريعية وتنفيذية موازية مترسخ الجذور في المشهد السياسي الليبي.

٣٠ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ برلمانيون من جانبي خط الانقسام الحزبي داخل مجلس النواب، من بينهم عدد من الأعضاء الذين سبق أن قاطعوا الجلسات البرلمانية في طبرق، مبادرة رمزية بأن حضروا محادثات مباشرة أُجريت في غدامس. واختُتم الاجتماع، الذي تولّى ممثلي الخاص رئاسته، بالالتزام علنا بعقد جولة ثانية من المحادثات بهدف تسوية جميع الخلافات التي لا تزال قائمة بين التيارين البرلمانيين. وقد تعهّد الجانبان بالسعي إلى إيجاد حلٍّ في إطار عملية سياسية، ودعيَا إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

٣١ - وفي سياق التدابير الرامية إلى بناء الثقة، اتفق المشاركون في محادثات غدامس على العمل معاً لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، ولا سيما الاحتياجات المتعلقة بجرحى النزاع. وتعهّدوا أيضا بتيسير استئناف السير العادي لوظائف المطارات الرئيسية في البلد، بمساعدة من الأمم المتحدة.

٣٢ - وخلال زيارة مفاجئة قمتُ بها إلى طرابلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، خاطبتُ المشاركين في الجولة الثانية من المحادثات بين التيارين داخل مجلس النواب. وقد شكّل الحدث أول مناسبة يقدم فيها أعضاء برلمانيون مباشرون لمهامهم في طبرق إلى العاصمة للمشاركة بصفتهم الرسمية. وبعد التشديد على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتحول الديمقراطي في ليبيا، أكّدتُ أنّ الأزمة السياسية والمؤسسية في البلد لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وأن إيجاد حل ناجع ينبغي التماسه بالحوار السلمي.

٣٣ - وغداة صدور قرار المحكمة العليا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وما نجم عنه من تفاقم للأزمة السياسية والمؤسسية، شرع ممثلي الخاص في إجراء جولات جديدة من المشاورات

المكثفة مع مختلف الجهات المعنية في ليبيا، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المعنية، بهدف تشجيعها على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى توافق في لآراء بشأن إطار يكفل الدفع بعجلة الحوار إلى الأمام.

٣٤ - وقد شكّل انطلاق جلسة حوار بيومين بين الأطراف الليبية تحت رعاية البعثة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فتحا كبيرا مهّد الطريق لإجراء سلسلة من المباحثات التي أُجريت خلال شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وشملت عدة مسارات كان من بينها مسار سياسي يركز بالأساس على التوصل إلى اتفاق على تحقيق استقرار للحالة الأمنية في البلد وتعيين حكومة وحدة وطنية وتفعيل تدابير لبناء الثقة هدفها تهيئة بيئة أنسب للحوار والتخفيف من معاناة السكان. وأكد المشاركون تحديدا على ضرورة معالجة الملحِّ من مسائل حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية، وكذلك تيسير حركة الأشخاص والسلع، بطرق منها فتح المطارات.

٣٥ - وفي تطور إيجابي تلا الجولة الأولى من المحادثات التي عُقدت في جنيف، أعلن كل من القيادتين العسكريتين لعملية فجر ليبيا وعملية الشروق وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. وعلى نفس المنوال، أصدر رئيس أركان الجيش، بعد يومين من ذلك، بيانا يعلن فيه التزام قوات ''عملية الكرامة'' بوقف إطلاق النار. ومن المتوقع أن تشكل هذه الإعلانات الأساس لوقف أشمل ورسمي للأعمال العدائية بين الجانبين، في الوقت المناسب.

٣٦ - واجتمع ممثلون عن بلديات ومجالس محلية في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، ومن المتوقع أن تكون هناك مسارات أخرى يشارك فيها زعماءُ الجماعات المسلحة وممثلون للأحزاب السياسية الرئيسية وقيادات اجتماعية وزعماء قبائل.

٣٧ - وفي بادرة هامة لحسن النوايا أُعلن عنها إثر اختتام محادثات المجالس البلدية والمحلية في جنيف في ٢٩ كانون الثاني/يناير، اتفق ممثلون من مصراتة وتاورغاء على إنشاء آلية تتيح لقبيلة تاورغاء سبلاً أفضل للتواصل مع أفرادها المحتجزين لدى مصراتة. وأكد الاتفاق أيضا على حق أبناء قبيلة تاورغاء في العودة إلى موطنهم الأصلي، بعد أن شُرّدوا من جراء اندلاع النزاع المسلح في عام ٢٠١١.

عملية صياغة مشروع الدستور

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الدفع قدما بأعمالها منعزلةً بنفسها نسبياً عن الأزمتين السياسية والعسكرية الجاريين في البلد.

غير أن المأزق السياسي الراهن عرّض الهيئة لضغط كبير من أجل أن تضع مشروع نص يُعجَّل بطرحه للاستفتاء.

٣٩ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلنت الهيئة التأسيسية إصدارها مشاريع نصوص أعدّتها لجانها الفنية الثمانية كل على حدة. وبدا أن القصد من مشاريع النصوص المعدَّة هو أن تشكّل الأساس لإجراء جولة جديدة من المناقشات مع الجمهور الليبي، من شأنها أن تنير السبيل أمام التوسع في وضع النص وتنقيحه.

٤٠ - وما زال الغموض يكتنف الجدول الزمني للموافقة على نص الصيغة النهائية لمشروع الدستور وموعد إجراء الاستفتاء الدستوري. ومع ذلك، لم تعقد حتى الآن أي مناقشة رسمية لمشروع نص شامل.

٤١ - ويبدو أن أعضاء الهيئة التأسيسية يزدادون وعيا بصعوبة ولايتهم وبحدود صلاحيتهم. وبناءً على طلب الهيئة التأسيسية، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر حلقات عمل عن الحوكمة المتعددة المستويات والنظم المالية. واستجابةً لطلبات تلتمس الحصول على المزيد من الدعم، اشتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم حلقة عمل جمعت بين ممثلات للمجتمع المدني، وأعضاء من مجلس النواب، وأعضاء من الهيئة التأسيسية. وبينما يوفّر شركاء دوليون آخرون البرامج والمساعدة في مجال التدريب، تواصل البعثة عملها بصفتها هيئة التنسيق وجهة الاتصال الرئيسية بين المجتمع الدولي والهيئة التأسيسية.

ثالثا - الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٤٢ - منعت الحالة السياسية والأمنية غير المستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجهات الفاعلة الانتخابية الليبية من الدفع قدما وبطريقة مجدية بأعمال التحضير للاستفتاء الدستوري. لذلك، فقد تحولت الجهود صوب تعزيز التشريعات والسياسات والعمليات والقدرات المؤسسية الليبية تيسيرا لاستجابة سريعة في حالة ما دُعي إلى تنظيم انتخابات.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والجهات الفاعلة الانتخابية الأخرى، بتوفير المساعدة التقنية وإتاحة فرص التطوير المهني وتيسير الحوار بين الجهات الانتخابية الليبية المعنية. وخلال الفترة نفسها، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثماني مناسبات عن

مواضيع انتخابية. وقاما أيضا بتيسير مشاركة ٣٠ عضوا من المفوضية في مراقبة الانتخابات الرئاسية التونسية.

٤٤ - وأدّت الأجواء السياسية المتسمة بتزايد الاستقطاب إلى تعذّر حفاظ الجهات الفاعلة الانتخابية في البلد على حيادها وقدرتها على العمل. فقد تعرّضت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تحديدا، لضغوط متزايدة تطالبها بالبرهنة على ولائها للتيارين السياسيين المتعارضين بقيادة مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. وواصل أعضاء المجتمع الدولي تأكيد ودعم حياد جميع المؤسسات الانتخابية واستقلالها.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت حالة حقوق الإنسان في ليبيا تدهورا حادا. فقد أسفر اقتتال الجماعات المسلحة عن انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استهداف المناطق المدنية بالقصف العشوائي والاختطاف والقتل غير المشروع والإعدام التعسفي، وغير ذلك من سوء المعاملة والتدمير المتعمّد للممتلكات، حسبما تناقلته تقارير. وأسهم افتقار العديد من المقاتلين إلى التدريب والانضباط وامتلاكهم أسلحةً لا يمكن الاعتماد عليها، في اتخاذ القتال طابعا عشوائيا.

٤٦ - وأثناء شنّ عملية فجر ليبيا على امتداد منطقة ورشفانة الحزامية خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قيل إن الفصائل المتحاربة نفّذت عمليات اختطاف واحتجاز وتعذيب استهدفت المدنيين، وعملية قصف عشوائي ألحقت أضرار بالمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق. واستهدفت عملية فجر ليبيا أيضا المنازل والمزارع والمحلات التجارية على نطاق واسع.

٤٧ - وتلقّت البعثة أيضا عدة تقارير عن قصف عشوائي نفّذه الطرفان خلال القتال الذي دار في بنغازي، إضافةً إلى تدمير منازل وممتلكات أخرى عمدا على يد عناصر مسلحة مناصرة لعملية الكرامة.

٤٨ - وأدى اندلاع العنف في طرابلس وبنغازي إلى نزوح في مناسبات متعددة للعديد من أفراد قبيلة تاوارغاء الذين سبق أن شُرّدوا من ديارهم خلال النزاع الذي نشب في عام ٢٠١١. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت حوالي ١ ١٤٤ أسرة من المنتمين للقبيلة قد نزحت من خمس مخيمات في بنغازي. ويُقيم حاليا العديد منهم في مدارس أو منازل مستأجَرة أو غيرها من المرافق العامة في بنغازي وأجدابيا وأماكن أخرى.

٤٩ - أما وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الذي كان بالفعل مثار قلق بالغ قبل اندلاع العنف في تموز/يوليه، فقد ازداد تدهورا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جراء القتال. فقد واجه العديد منهم الاحتجاز التعسفي والاحتجاز في ظروف مسيئة، ولا سيما مَن ينتمون إلى مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتجاوز عدد المعابر البحرية إلى أوروبا انطلاقا من ليبيا خلال عام ٢٠١٤ بكثير عددها في أي سنة أخرى. وتقدّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنّه من جملة ١٧٠ ١٠٠ شخص وصلوا إلى سواحل إيطاليا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، هناك نحو من ١٤١ ٠٠٠ شخص غادروا انطلاقا من ليبيا، بينما أصبح من المعروف أن ٣ ٣٠٠ منهم قد غرقوا في عرض البحر وأن عددا مجهولا منهم قد أضحوا في عداد المفقودين. ومن عدد الذين وصلوا إلى إيطاليا في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، كان حوالي ٤٨ ٨٠٠ شخص قد غادروا من ليبيا.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايدت الاعتداءات على الناشطات من النساء مما حمل العديد منهن على مغادرة ليبيا فرارا من التهديدات التي وُجّهت لهن أو لأطفالهن. وأفادت ناشطة واحدة بأنها تلقّت عدة مكالمات هاتفية من جماعات مسلحة تحذّرها وتدعوها إلى الكف عن كتابة مقالات عن حقوق المرأة، وإلا تعرضت هي وأطفالها للقتل. ومنذئذ، غادرت البلد برفقة أسرتها. وتلقت ناشطة أخرى كانت قد شاركت في مناقشة عامة عن حقوق المرأة مكالمات هاتفية ورسائل نصية من مصدر مجهول تهددها بالاختطاف والقتل.

٥١ - وتعرضت حرية التعبير والتجمّع لاعتداءات مكثفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أوجد اشتداد الاستقطاب السياسي أجواءً من الخوف بات الناس في ظلها يبدون ممانعة متزايدة في مناقشة الانتهاكات والتجاوزات. واستُهدف أيضا بالاعتداءات الإعلاميون والمرافق الإعلامية، حيث تعرّض العديد من الصحفيين إما للاختطاف وإما للقتل، من بينهم الطيب عيسى والمعتصم الورفلي في تشرين الأول/أكتوبر. وفرّ عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان من البلد.

٥٢ - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تلقى المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان عددا من التهديدات من أفراد يزعمون انتماءهم إلى تحالف فجر ليبيا. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، تم عنوة إغلاق مقرات المجلس في طرابلس.

٥٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع عدد من الاعتداءات التي استهدفت طائفة الأقباط المصريين. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قُتل زوجان في منزلهما في سرت، على يد

عناصر قيل إنها منضوية تحت لواء أنصار الشريعة. وقد اختُطفت ابنتهما البالغة من العمر ١٣ عاما وعُثر عليها ميّتة في اليوم التالي. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قيل إنّ سبعة أشخاص آخرين اختُطفوا أثناء سيرهم باتجاه الحدود المصرية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اختطف مقاتلون مسلحون ١٦ قبطيا في سرت. وقد كان هؤلاء ضمن الـ ٢١ شخصا الذي ظهروا وهم يُذبَحون في شريط الفيديو الذي نشره تنظم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ١٥ شباط/فبراير. أمام مصير سبعة آخرين من أقباط مصر المسيحيين، تعرضوا للاختطاف في أحداث منفصلة ومن المناطق المجاورة لسرت ومصراتة على يد مجموعاتٌ مسلحةٌ فيما بين شهري آب/أغسطس و أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فهو لا يزال مجهولا.

٥٤ - وأفادت تقارير أيضا بوقوع عمليات تعدٍّ على المواقع الدينية، حيث تعرضت بضعة منها في طرابلس للتخريب على أيدي عناصر مسلحة. ومن تلك المواقع مدرسة عثمان باشا القرآنية ومسجد القرمانلي ومسجد شايب العين ومسجد المنارة الجعفرية وجامع شارع ميزران. وقيل إن جماعة حاولت الاعتداء على مسجد درغوث عدة مرات، لكن رجالا من المنطقة تمكّنوا من صد عناصرها.

عمليات الاختطاف والتعذيب والقتل

٥٥ - اقترن القتال الدائر في ليبيا بورود تقارير عن ارتكاب عمليات اختطاف واحتجاز وتعذيب وإعدام ممنهجة على أيدي أطراف النزاع كافة. ففي غرب البلد، ارتكبت الجماعات المسلحة، سواء المنضوية منها تحت لواء تحالف فجر ليبيا أو التابعة لقبيلتَي ورشفانة أو الزنتان، عمليات اختطاف في أعقاب القتال الذي نشب في طرابلس وكذلك أثناء نزاع ورشفانة. وما زال العديد من الأشخاص رهن الاحتجاز إلى أن يتم تبادلهم بأسرى آخرين. وتلقت البعثة أيضا عدة تقارير عن حالات تعذيب ووفاة أثناء الاحتجاز ترتبط بنزاع ورشفانة. أما في شرق البلد فقد أفادت تقارير أن جماعات مسلحة مرتبطة بعملية الكرامة اختطفت عشرات الأشخاص تعرضّ البعض منهم، بحسب التقارير، إلى الضرب بالعصي والخراطيم وأعقاب البنادق أثناء الاحتجاز.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة أيضا عدة حالات وفاة أثناء الاحتجاز وقتل خارج نطاق القضاء. وكان الناشطان المعروفان توفيق بن سعود، البالغ من العمر ١٨ عاما، وسامي الكوافي البالغ من العمر ١٧ عاما، من بين ١٠ أشخاص قتلوا في بنغازي في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي درنة، اغتيل المحامي أسامة المنصوري في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في ما يبدو انتقاما لانتقاده إعلانا صدر عن الجماعات المسلحة المحلية تعهدت فيه

بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، بث مصدر يزعم ارتباطه بتنظيم أنصار الشريعة الإرهابي، تسجيلا بالفيديو على الإنترنت يظهر على ما يبدو عملية ذبح مقاتل في صفوف عملية الكرامة، يُدعى أحمد مفتاح النزيهي.

القضاء والنظام الجنائي

٥٧ - فرض استمرار القتال في العديد من أنحاء البلد مزيدا من الضغوط على النظام القضائي المصاب فعلا بالضرر من جراء سلسلة الاعتداءات التي تستهدف القضاة والمدعين العامّين. فما زالت المحاكم الرسمية في بنغازي ودرنة وسرت عاجزة عن أداء وظائفها. وفي درنة، ذكرت التقارير أن محاكم شرعية أُنشئت خارج نطاق سلطة الدولة.

٥٨ - وفي هذا السياق الذي ينطوي على تزايد أعداد المحتجزين ممن لهم صلة بالنزاع والمحتجزين خارج نطاق سيطرة الشرطة القضائية، ازداد عدد التقارير التي تفيد بانتهاكات حقوق الإنسان في السجون الليبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تلقت البعثة ما يفيد بوقوع حالات ضرب وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المسيئة في مؤسسة الجوّية للإصلاح والتأهيل في مصراتة، وكذلك في مركزَي الاحتجاز أبو سليم ومعيتيقة في طرابلس. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، زارت البعثة مرفقين في طرابلس وموقع مركز الهضبة الاحتجازي في المدينة، لكنها مُنعت من مقابلة المحتجزين على انفراد. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قيل إنّ مجلس شورى ثوار بنغازي قد نقل أكثر من ١٣٠ محتجزا من سجن بوهديمة العسكري إلى مكان مجهول وإنّه قد أعلن اعتزامه محاكمتهم بمقتضى الشريعة الإسلامية.

محاكمة المسؤولين في النظام السابق

٥٩ - استؤنفت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، محاكمة سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي و ٣٥ من المسؤولين الآخرين في النظام السابق أمام محكمة الجنايات في طرابلس. وكانت هذه المحاكمة قد توقفت أثناء نشوب الأعمال القتالية في العاصمة. ولا يزال السيد القذافي محتجزا في الزنتان، وهو لم يشارك في جلسات المحاكمة عن طريق التداول بالفيديو منذ استئنافها. ونُقل ثمانية متهمين كانوا محتجزين سابقا في مصراتة إلى طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٠ - ومن المرجّح ألا تفي المحاكمة بالمعايير الدولية وذلك لأسباب منها التعجيل بوتيرة الإجراءات. فالادعاء قدم مرافعته في أقل من ساعة واحدة، دون أن يوجه الدعوة إلى أي شهود. والمحكمة طلبت من محامي الدفاع عرض دفوعهم وحدّدت لهم على ما يبدو عدد

الشهود باثنين أو ثلاثة لكل مدعى عليه. ورغم الحصول على نسخ من مواد القضية بعد شيء من التأخير، أبلغ المحامون عن مواجهتهم لصعوبات في الاجتماع بمنوبيهم على انفراد. أما محاميا الدفاع عن السيد السنوسي والسيد القذافي فقد استبدلا عدة مرات.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، خلصت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن ليبيا لم تسلم السيد القذافي إلى المحكمة، وأحالت هذه المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولم يتمكن السيد القذافي والسيد السنوسي كلاهما من الحصول على محام يمثلهما أمام المحكمة الجنائية الدولية.

جيم - قطاع الأمن

أمن الحدود

٦٢ - بسبب النزاع الدائر في ليبيا أصبحت المؤسسات الأمنية لا تكاد تؤمّن حدود البلد، مما فسح المجال أمام تزايد أنشطة الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتهريب المهاجرين. وأثار القتال بين الفصائل أيضا عدة حوادث في نقاط العبور الحدودية أو بالقرب منها، ولا سيما الهجمات على رأس جدير المعبر الحدودي بين ليبيا وتونس.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٣ - حافظت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على وجودها في ليبيا حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ولكنها أجْلَت منذ ذلك الحين موظفيها الدوليين بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عقد اجتماعات تنسيق دولية شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تيسير الجهود الدولية الرامية إلى دعم إدارة الأسلحة والذخيرة في ليبيا. وقدمت البعثة والدائرة أيضا الدعم إلى المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام في أعماله الإنسانية لإزالة الألغام حيث أشرف على إزالة ٢٠ طنا من مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة من طرابلس والمناطق المحيطة بها والتخلص منها. وأسدت الدائرة أيضا المشورة إلى المركز بشأن التوعية بالمخاطر في حالات الطوارئ وإنشاء خط اتصال مباشر للمدنيين تلقى أكثر من ٧٠٠ مكالمة خلال الأيام العشرين الأولى من إنشائه.

إصلاح قطاع الدفاع

٦٤ - قطعت البعثة دعمها في مجال إصلاح قطاع الدفاع الذي تقدمه إلى وزارة الدفاع والقوات المسلحة الليبية في ضوء التطورات السياسية والأمنية، وأعادت تكليف الموظفين

وتخصيص الموارد لدعم عملية الحوار السياسي. وينصب اهتمام موظفي البعثة المعنيين بإصلاح قطاع الدفاع حاليا على الدخول في حوار مع قوات الأمن الوطني والجماعات المسلحة من أجل تشجيعهم على المشاركة في عملية الحوار، وفي الأعمال التحضيرية الجارية بشأن الترتيبات الأمنية الجديدة، بما في ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار وآليات الرصد وانسحاب الجماعات المسلحة من المدن والبلدات في جميع أنحاء ليبيا.

٦٥ - وتواصل البعثة في تونس العاصمة عقد اجتماعات تنسيق دولية منتظمة بشأن إصلاح قطاع الدفاع الليبي، وهي تقيم علاقة عمل جيدة مع النظراء الليبيين من قوات الأمن الوطني ومن مختلف الجماعات المسلحة.

إصلاح قوات الشرطة

٦٦ - أعادت البعثة كذلك تكليف من تبقى من الموظفين المعنيين بإصلاح الشرطة وأعادت تخصيص الموارد المتبقية لدعم عملية الحوار السياسي، بالتركيز إلى حد كبير على التفاعل مع وزارة الداخلية والشرطة والجماعات المسلحة.

دال - تنسيق المساعدة الدولية

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى ليبيا، بسبل منها ترؤس عدد من أفرقة التنسيق الدولية العاملة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والانتخابات والدستور وتمكين المرأة.

هاء - الحالة الإنسانية

٦٨ - على الرغم من الظروف الأمنية، واصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم المساعدة الإنسانية حيثما أمكن ذلك، والعمل بالتنسيق الوثيق مع جمعية الهلال الأحمر الليبية، والمنظمات غير الحكومية الليبية وسائر الشركاء الوطنيين، بما في ذلك اللجان المعنية بالأزمة الليبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٥٠٠ طن متري من الأغذية، ووفرت المنظمة الدولية للهجرة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد غير غذائية إلى المشردين داخليا والمهاجرين واللاجئين. واضطلع فريق الأمم المتحدة القطري بتنظيم عدد من أنشطة تنمية القدرات خارج ليبيا تركز على جمع البيانات الوطنية وتحليلها.

٦٩ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أطلق الفريق القطري للعمل الإنساني ''نداءَ ليبيا الإنساني'' الذي كان تركيزه بالأساس على الغذاء والصحة والحماية. وعلى الرغم من أن

بعض الدول الأعضاء أعربت في البداية عن اهتمامها بتوفير التمويل، فإن الاستجابة حتى الآن كانت بعيدة كل البعد عن المبلغ المطلوب وقدره ٠٠٠ ٢٥٠ ٣٥ دولار. ومن المرجح أن يؤثر عدم توفر التمويل الكافي سلبًا على قدرات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وأيضا على الجهود الجارية من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي سياق منفصل، شكّل قرار الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تخصيص مبلغ ٥٠٨ ٨٦١ ٤ دولارات خطوةً هامة نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٧٠ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كان قد نُشر ما مجموعه ٢٣٨ موظفاً من الموظفين الدوليين والوطنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والأفراد المقدمين من الحكومات. ومن جملة هؤلاء الموظفين، ما يزال ٨٠ موظفا وطنيا موجودين في طرابلس، بينما تم نقل ٥٩ موظفا من العنصر الدولي إلى تونس العاصمة، و ٤٥ موظفا إلى جرجيس، و ٣٦ موظفا إلى بريينديزي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ البعثة بثلاثة موظفين في المقر الرسمي و ١٥ موظفا في مركز الخدمات العالمي في بريينديزي.

٧١ - وعلى إثر الطلب الذي تقدّمت به إلى الأمانة العامة لكي تجري استعراضا لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، تولت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، بالتنسيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بليبيا، إجراء تقييم استراتيجي يهدف إلى تقديم توصيات لمجلس الأمن بشأن إعادة تنظيم وجود الأمم المتحدة في البلد للفترة المقبلة المتراوحة بين ١٢ و ٢٤ شهرا. وفي إطار هذه العملية، تم إيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي إلى تونس العاصمة في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اجتمعت مع طائفة من الجهات الفاعلة الليبية والشركاء الدوليين، وقيادة البعثة والفريق القطري. وفي ١٣ شباط/فبراير، قَدّمتُ تقريرا خاصا إلى مجلس الأمن يبيّن النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها التقييم الاستراتيجي.

خامسا - السلامة والأمن

٧٢ - ما زالت الحالة الأمنية العامة في ليبيا شديدة التقلب ولا يمكن التنبؤ بها. وقد كان هناك تصعيد عسكري كبير في مختلف أنحاء البلد. وتشمل التحديات الأمنية الكبرى وقوع حوادث أمنية متواصلة وخطيرة تنطوي على أعمال النزاع المسلح والإرهاب في جميع أنحاء البلد.

٧٣ - ودفعت موجة من الحوادث الأمنية التي استهدفت المجتمع الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى التعجيل بإغلاق معظم السفارات في طرابلس. وشملت الهجمات والتهديدات التي تعرضت لها الأوساط الدبلوماسي ومختلف مباني الأمم المتحدة تفجيران لسيارات مفخخة بالقرب من سفارتي مصر والإمارات العربية المتحدة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعقبهما هجوم آخر على السفارة الجزائرية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، استهدف هجوم بسيارة مفخخة مقرَّ إدارة الشرطة الدبلوماسية الليبية المسؤولة عن حماية البعثات الأجنبية. وأسفر هجوم شنه مسلحون مجهولو الهوية على أفراد الشرطة الدبلوماسية المتمركزين خارج مكتب برنامج الأمم المتحدة في طرابلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير عن مقتل أحد رجال الشرطة.

٧٤ - وخلف هجوم إرهابي على فندق كورينثيا في طرابلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير ما لا يقل عن ثمانية قتلى، من بينهم خمسة مواطنين أجانب. وأعلن مقاتلون يدينون بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتهم عن الهجوم انتقاما، بحسب التقارير، لمقتل نزيه الرقيعي، المعروف أيضا باسم أبو أنس الليبي، الذي اختطفته قوات مغاوير تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وتوفي أثناء احتجازه بالولايات المتحدة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويمثل الهجوم على الفندق أول عملية استهدفت موقعا يشتهر بأنه كثيرا ما يأوي الدبلوماسيين الأجانب وممثلي الشركات والمسؤولين الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة.

٧٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، انفجرت سيارتان مفخختان في بلدة البيضاء، بالقرب من المكان الذي كان ممثلي الخاص يعقد اجتماعا فيه مع رئيس الوزراء، السيد الثني. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمهرت مجموعة تضم زهاء ١٥٠ متظاهرا خارج مجمع البعثة في طرابلس، كانوا يطالبون بمغادرة ممثلي الخاص من لليبيا. ثم تطورت المظاهرة بسرعة إلى حالة من الخطر الوشيك، ولكنها تفرقت في نهاية المطاف من دون وقوع حوادث خطيرة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أطلقت قوات مرتبطة بعملية الكرامة غارة جوية

استهدفت مطار معيتيقة في طرابلس، مما دفع الأمم المتحدة إلى إجلاء كل من تبقى من الموظفين الدوليين من طرابلس إلى تونس في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

سادسا - الجوانب المالية

٧٦ - في انتظار أن تتّضح الرؤية أمام عمليات البعثة في ليبيا بعد تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في البلد، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٦٢ على تمويل مؤقت قدره ٣٠٠ ٤٣٠ ٣١ دولار، هو بمثابة تمديد فني بنسبة ٥٠ في المائة من مستوى النفقات المتوقعة خلال عام ٢٠١٤، وذلك لتغطية تكاليف الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيتم إعداد مقترح تفصيلي لميزانية ٢٠١٥، يراعي بالكامل أي قرار يتخذه مجلس الأمن، وتنظر فيه الجمعية خلال الجزء الثاني المستأنف من الدورة التاسعة والستين.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٧٧ - بعد أربع سنوات من قيام الثورة في ١٧ شباط/فبراير، أصبح التّعثر الذي تشهدته العملية السياسية في هذا البلد يقترب بليبيا من خطر هاوية الحرب أهلية الشاملة. وقد أسهم وجود هيئات تنفيذية وتشريعية موازية وتوطيد هذه الهيئات باستمرار في إضعاف الدولة الليبية ونسيجها الاجتماعي بشكل متزايد.

٧٨ - وبالرغم من الواقع المرير الذي يواجه حاليا الشعب الليبي في حياته اليومية، فإنّ انطلاق عملية الحوار السياسي الليبي بتيسير من ممثلي الخاص هو من العلامات التي تبشّر بالتزام زعماء البلد بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية وللنزاع العسكري في بلدهم. غير أنّ التوصل إلى إجراء عملية حوار سياسي مفيد وصادق هو الأمور التي يرجح أن تكون معقدة ومحفوفة بالصعوبات نظرا لثقل التركة التي ورثها البلد بعد عقود من الحكم الاستبدادي، وللشعور القوي بانعدام الثقة فيما بين الأطراف، وللتّحديات الجمّة التي تواجه عملية الانتقال.

٧٩ - ومع ذلك، على زعماء البلد أن يدركوا أنّ البديل عن الحوار السياسي هو العنف المطوّل والاضطرابات السياسية التي لن تنفع إلا في تقويض وحدة بلدهم الوطنية وسلامة أراضيه. وإنّي أغتنم هذه الفرصة لتذكيرهم بأنّ الأزمة في ليبيا سياسية الطابع، وأنّ حلها لا يمكن الوصول إليه إلا بالحوار والتوافق.

٨٠ - وعلى الأطراف الليبية أيضا أن تدرك وتقبل بأنّ الدخول في عملية حوار مسألةٌ تقتضي الالتزام باحترام نتائج الحوار وبالعودة إلى العملية السياسية وإلى مسار الانتقال الديمقراطي. لذلك، أُهيب بكل الأطراف وأصحاب الشأن في ليبيا أن ينخرطوا في عملية الحوار بحسن نية وبروح من التوافق الذي سيجنّب الشعب الليبي مزيدا من إراقة الدماء والنزاع. فالشعب الليبي لن يقبل بأقلّ من ذلك.

٨١ - وتبقى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على التزام بمساعدة عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا. وإنّي أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي قدّمت موارد من أجل دعم الحوار السياسي الليبي، ولكي أدعو جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى منح تأييدها الصريح للعملية الجارية. إذ ليس هناك من يقبل بأن تسقط ليبيا في المزيد من الفوضى والعنف؛ واستقرارها يظلّ جزءا لا يتجزأ من استقرار جيرانها واستقرار المنطقة برمتها.

٨٢ - ومع التّشديد على ضرورة إيجاد حلّ سياسي لمشاكل البلد، لا بُد من التّسليم بأنّ هذا الهدف لا يمكن بلوغه بدون التوصل إلى حلول دائمة للمسائل العالقة منذ مدة والمتعلقة بانتشار الأسلحة غير الخاضعة لمراقبة الدولة، وبالمجموعات المسلحة التي تمارس حاليا تأثيرا كبيرا على العملية السياسية. فإحراز تقدم على هذه الجبهات سوف يتطّلب إجراء إصلاحات كبرى لقطاع الأمن تكون مستوفية للمعايير الدولية، وإدماج المحاربين ضمن صفوف الشرطة والقوات المسلحة أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

٨٣ - وإنّي أشعر، على خلفية الاضطرابات السياسية والعسكرية المستمرة، بقلق شديد إزاء تزايد تأثير الجماعات الإرهابية في ليبيا، ولا سيما منها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فالهجمات الإرهابية وسائر الأعمال الوحشية التي تشهدها طرابلس ومناطق أخرى من البلد لا تعدو، برغم بشاعتها، أن تكون سوى مقدّمة لما تستطيع تلك الجماعات أن تقوم به، وللخطر الوشيك الذي تشكله على المجتمع والشعب الليبيين.

٨٤ - ولا ينبغي السماح للانقسامات والخلافات السياسية أن تشغل الزعماء الليبيين بأطيافهم السياسية والعسكرية عن تحمّل مسؤوليتهم الجماعية في التصدي للخطر المتزايد الناجم عن الإرهاب وعن المجموعات الجهادية المتشددة التي أعلنت الولاء لجماعات باتت رمزا للوحشية والهمجية في أسوأ مظاهرها. أما استمرار الفشل في وضع حد للنزاع المسلح وإنهاء الاضطرابات السياسية فهو يوفر تربة خصبة لازدهار تلك الحركات وتوطيد وجودها وعملياتها. لذا، لا ينبغي أن يكون لدى أي طرف في ليبيا شك في ما تسعى إليه هذه

الجماعات المتطرفة: إنّه التدمير المنهجي لجميع رموز الدولة الحديثة ومؤسساتها، والتخلي عن أي محاولة للانتقال الديمقراطي أو بناء الدولة، وإنشاء نظام سياسي يفرّخ العنف والخوف.

٨٥ - وفي هذا الصدد، أهيب بكل الأطراف المعنية في ليبيا أن تبذل قصارى جهدها من أجل التغلّب على اختلافاتها وخلافاتها السياسية، وإيجاد مخرج للأزمة السياسية التي عمّت البلد خلال الجزء الأكثر من العام الماضي. وإني أذكّر كل الأطراف أيضا بأن مكافحة الإرهاب هي مسؤولية جماعية يجب أن تقودها الدولة على أساس قاعدة عريضة من التوافق في الرأي. أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فهما، من ناحيتهما، على استعداد والتزام بمساعدة الدولة والشعب الليبيين في التصدي للمجموعات التي تنوي نشر ثقافة قوامها الفوضى والعنف والتطرف في أنحاء ليبيا وخارجها.

٨٦ - وتُسهم الحالة الإنسانية الناجمة عن الصراع في ليبيا وعجز الدولة المتزايد عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في زيادة المشاق التي يعانيها الشعب الليبي. ومما يبعث على القلق أيضا الأزمة المتنامية التي تشهدها الحكومة على كافة مستويات الدولة، والتي تتضح كذلك من الصعوبات والتحديات التي تواجهها المجالس البلدية والمحلية في سعيها الحثيث لتلبية احتياجات مواطنيها ومن بينهم من شردهم النزاع والتمسوا اللجوء داخل المجتمعات المضيفة. وإني أغتنم هذه الفرصة أيضا لأكرر الدعوات السابقة التي وُجهت للدول الأعضاء لكي تضاعف جهودها من أجل تعبئة موارد إضافية تدعم ''نداء ليبيا الإنساني''. فهذا العمل له دور رئيسي في تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بسرعة لاحتياجات الشعب الليبي الإنسانية.

٨٧ - أما التّصاعد المذهل للقتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وما تبعه من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فهو من الأمور التي تدعو إلى القلق بشكل بالغ. لذلك، على السلطات الليبية أن تقوم، وفقا للمعايير الدولية، بمحاسبة كل الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات والإساءات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذلك بغض النظر عن انتماءاتها. وينبغي أن يُعلن الزعماءُ على الملأ أنّ مثل هذه الانتهاكات غير مقبولة، وأنّ كل من يقترفها سيُفصل عن الخدمة وسيُحاسب. وينبغي معاملة المحتجزين معاملة إنسانية ويتم إطلاق سراحهم أو تسليمهم إلى العدالة. أما الرهائن فينبغي الإفراج عنهم فورا، وينبغي للجماعات المسلحة أيضا أن توضّح مصير المحتجزين لديها والواقعين تحت سيطرتها ممن اعتبروا في عداد المفقودين.

٨٨ - وإني متفائل بالتقدم المستمر في أعمال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وذلك بالرغم من صعوبة الظروف السياسية والأمنية التي تعمل فيها الهيئة. ونظرا للدور

الحاسم الذي سيقوم به الدستور في تأسيس دولة ليبية ديمقراطية حديثة، أُهيب بكل الأطراف في ليبيا ألا تقوم بما من شأنه أن يهدد عملية وضع الدستور. ورغم أنّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لن يدّخرا جهدا في توفير المساعدة التقنية اللازمة، فإنّ من الأهمية بمكان بالنسبة للهيئة أن تعجل بجهودها من أجل الانتهاء من أعمالها ضمن مواعيد مضبوطة.

٨٩ - وفي شباط/فبراير، قدّمت إلى مجلس الأمن تقريرا عن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبيا (S/2015/113). ويتناول التقرير الاستنتاجات الرئيسية لإحدى عمليات الاستعراض التي قامت بها الأمانة العامة وتوصيات بشأن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في ليبيا من أجل التكيف مع الواقع الجديد على الأرض. وقد حددت في هذا التقرير خمس أولويات بالنسبة لعمل الأمم المتحدة في ليبيا هي: دعم العملية السياسية، والحماية، ودعم المؤسسات الرئيسية، ودعم توفير الخدمات الأساسية، والتنسيق. ورغم أني أوصيْتُ بعدم عودة الأمم المتحدة بالكامل إلى ليبيا، فإنّي قد أشرت إلى ضرورة الاحتفاظ في البلد بوجود محدود ولكنّه مستمر لما بين ١٥ و ٢٠ موظفا فنيا من شتى هيئات أسرة الأمم المتحدة. وآمل أن يكون تقريري قد أفاد مجلس الأمن في صياغة ولاية جديدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تركّز على الأولويات المذكورة أعلاه.

٩٠ - وأخيرا، أودّ أن أعرب عن خالص امتناني لموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهم من أجل دعم عملية الانتقال في ليبيا، وأن أشيد بممثلي الخاص، السيد برناردينو ليون، على قيادته القوية وجهوده الدؤوبة من أجل جمع الزعماء السياسيين الليبيين على طاولة المفاوضات.